

المحاضرة الخامسة: تفاعل ميزان المدفوعات مع متغيرات الاقتصاد الكلي ومقاربات توازنه

يتفاعل ميزان مدفوعات الدولة مع جميع متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تقريبًا ، يعني التفاعل أن تأثير ميزان المدفوعات يؤثر على عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية ويتأثر بها مثل:

الناتج المحلي الإجمالي

سعر الصرف

اسعار الفائدة

معدلات التضخم

1 - تفاعل ميزان المدفوعات مع الناتج المحلي الإجمالي

بالمعنى الثابت (المحاسبة) ، يمكن تمثيل الناتج المحلي الإجمالي للبلد من خلال الهوية المحاسبية للاقتصاد الكلي التالية:

$$GDP = C + I + G + X - M$$

C = consumption spending الإنفاق الاستهلاكي

I = capital investment spending الإنفاق الاستثماري الرأسمالي

G = government spending الإنفاق الحكومي

X = exports of goods and services صادرات السلع والخدمات

M = imports of goods and services واردات السلع والخدمات

$X - M$ = the sum of balances of the first two subaccounts in the current

account، مجموع أرصدة الحسابين الفرعيين الأولين في الحساب الجاري

- في نفس الفترة ، يساهم الرصيد الإيجابي (الفائض) في الحساب الجاري بشكل مباشر في زيادة قياس الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن رصيد الحساب الجاري السلبي (العجز) يقلل الناتج المحلي الإجمالي.

- مع مراعاة فترات متعددة:

- $GDP \uparrow \Rightarrow$ disposable income (الدخل المتاح) $\uparrow \Rightarrow$ consumption (الاستهلاك) $\uparrow \Rightarrow$
- import (رصيد الحساب الجاري) $\downarrow \Rightarrow$ balance of current account (رصيد الحساب الجاري) $\uparrow \Rightarrow$ (الاستيراد)

- GDP ↑ ⇒ capital investment (الاستثمار الرأسمالي) ↑ ⇒ export (التصدير) ↑ ⇒ balance of current account (رصيد الحساب الجاري) ↑

وبالتالي ، بالمعنى الديناميكي ، فإن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وتوازن الحساب الجاري غير مؤكدة.

GDP ↑ ⇒ capital investment ↑ ⇒ employment rate ↑ (معدل التوظيف)

يمكن تعويضه (التوظيف) من قبل مصادر أجنبية ، أي استيراد سلع وخدمات أرخص من دول أجنبية وهو ما يؤكد تأثير ميزان المدفوعات على التوظيف.

2 - تفاعل ميزان المدفوعات مع أسعار الصرف

يمكن أن يكون ميزان المدفوعات للبلد تأثير كبير على مستوى سعر الصرف والعكس بالعكس ، اعتمادًا على نظام سعر الصرف في ذلك البلد
في الواقع ، فإن رصيد ميزان المدفوعات لديه القدرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل ، ولكن أدائها ضعيف على الحركة على المدى القصير

- الدول التي تعتمد سعر صرف ثابت:

- 1 - في ظل نظام سعر الصرف الثابت ، تكون الحكومة مسؤولة عن التأكد من أن ميزان المدفوعات يقترب من الصفر عن طريق التدخل في الأسواق وتقارب العرض والطلب على العملة المحلية.
- 2 - عندما يكون هناك عجز في الرصيد الإجمالي ، إذا نفذ البلد من احتياطات النقد الأجنبي ، فلن تكون قادرة على إعادة شراء عملتها المحلية وستضطر إلى تخفيض قيمة العملة.

- الدول التي تعتمد سعر الصرف العائم:

- 1 - في ظل نظام سعر الصرف العائم ، لا تتحمل الحكومة مسؤولية ربط سعر صرف العملات الأجنبية.
- أسعار ، ↑ أسعار الصادرات ⇒ ارتفاع قيمة العملة ⇒ فائض ميزان المدفوعات - 2
 - ⇒ ↓ (الميزان التجاري) BOT ⇒ ↑ الواردات ، ↓ الصادرات ⇒ ↓ الواردات
 - ↓ (ميزان المدفوعات) BOP

- أسعار ، ↓ أسعار الصادرات ⇒ انخفاض قيمة العملة ⇒ العجز في ميزان المدفوعات -3 . -
↑ BOP ⇒ BOT ⇒ ↓ الواردات ، ↑ الصادرات ⇒ ↑ الواردات

وبالتالي ، يمكن لنظام سعر الصرف العائم ضبط ميزان المدفوعات تلقائيًا ""

ملاحظة:

- رغم ما تم الإشارة إليه أعلاه، فإن تأثير تغيير سعر الصرف لن يؤثر على ميزان المدفوعات (BOP) في الاتجاه الصحيح على الفور .
- بالنسبة إلى حالات العجز في ميزان المدفوعات ، فإن تأثير انخفاض العملة سيجعل العجز يزداد سوءًا على المدى القصير ، لكنه ينتقل إلى التوازن على المدى الطويل.

الدول التي تعتمد نظام سعر صرف عائم مدار

- الدول التي تتبنى هذا النظام لديها أسعار صرف مرغوبة ، لكنها تسمح لسعر الصرف بالاشتقاق من المستوى المطلوب إلى حد ما
- غالبًا ما يجدون أنه من الضروري اتخاذ إجراءات للحفاظ على مستويات سعر الصرف المطلوبة.
- بالإضافة إلى التدخل في سوق الصرف الأجنبي ، فإنهم عادة ما يحاولون تغيير سعر الصرف من خلال التأثير على دوافع المتعاملون في السوق
- على سبيل المثال ، للتعامل مع ضغط العجز في ميزان المدفوعات ، قد ترفع الحكومات سعر الفائدة المحلي لجذب رأس مال إضافي من الخارج ، مما يخلق طلبًا إضافيًا على العملة المحلية ويخفف من ضغط العجز .

3 - تفاعل ميزان المدفوعات مع أسعار الفائدة

- بصرف النظر عن استخدام أسعار الفائدة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي ، فإن المستوى العام لأسعار الفائدة في الدولة مقارنة بالدول الأخرى لها تأثير على الحساب المالي لميزان المدفوعات حيث تحفز معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة نسبيًا في العادة تدفق رأس المال الذي يسعى إلى الحصول على معدلات أعلى في أماكن أخرى.
- تأثير زيادة الواردات:

بسبب نظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية ، عادة ما تكون واردات السلع والخدمات أرخص ويمكن أن تخفض معدل التضخم في الدولة.

↓ (رصيد الحساب الجاري) balance on current account ⇒ ↑ (الواردات) Imports
⇒ BOP ↓

ملاحظة: إذا انخفض رصيد ميزان المدفوعات مع زيادة الاستيراد ، فقد تنخفض معدلات التضخم في هذه الأثناء.

بالإضافة الى ذلك:

domestic ⇒ المنافسة الأجنبية بالمقارنة مع المنافسة المحلية ⇒ imports ↑ –
↓ ⇒ GDP ↓ (معدل التوظيف) employment rate ↓, (الانتاج المحلي) production
(وهو ما يتوافق مع مبادئ المحاسبة الوطنية ↓ GDP ⇒ imports ↑)

الموازين التجارية وأسعار الصرف تعديل منحنى J

- تأثر استيراد وتصدير السلع والخدمات في الدولة بالتغيرات في أسعار الصرف.
- آلية التحويل بسيطة من حيث المبدأ: التغيرات في أسعار الصرف تغير العملية النسبية للواردات والصادرات ، أي أن تغيير الأسعار يؤدي بدوره إلى تغييرات في الكميات المطلوبة من خلال مرونة السعر والطلب.

4 - تفاعل ميزان المدفوعات مع معدل التضخم

تأثير زيادة الواردات:

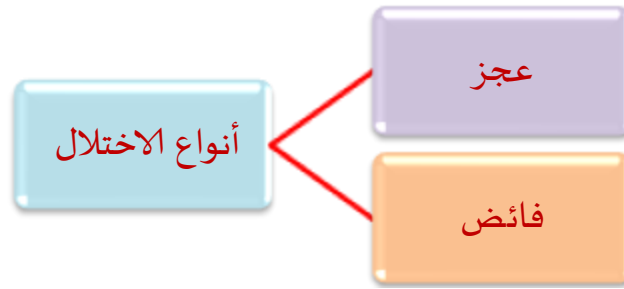
ننطلق من فكرة أساسية وهي: سبب نظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية ، عادة ما تكون واردات السلع والخدمات أرخص ويمكن أن تخفض معدل التضخم في الدولة.

Imports ↑ ⇒ balance on current account ↓ ⇒ BOP ↓

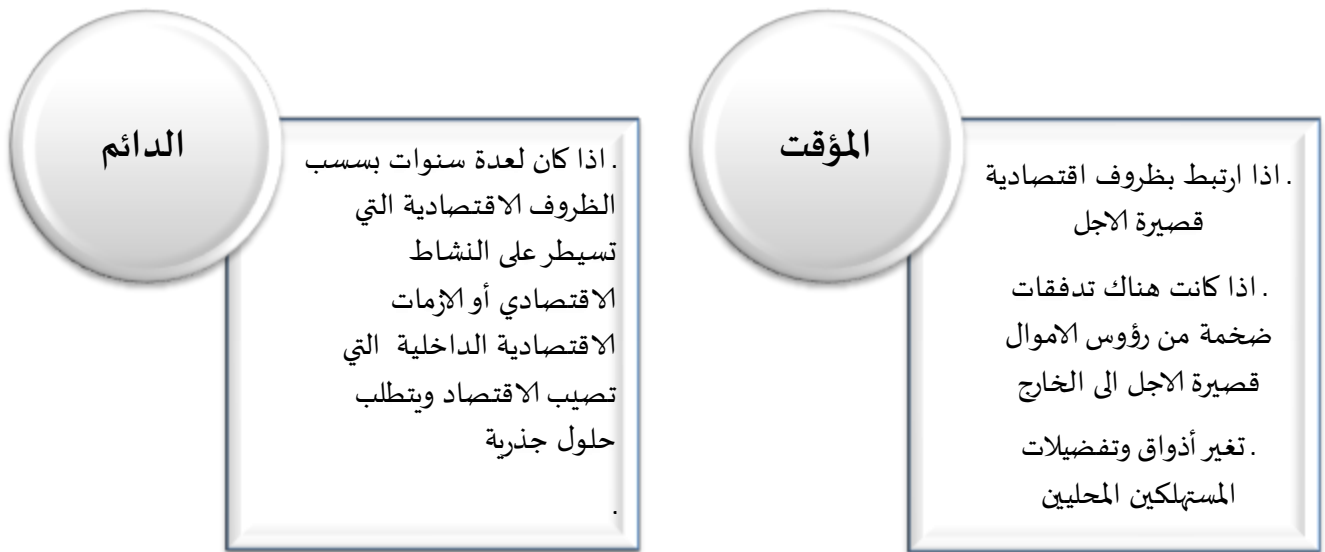
بالإضافة الى:

domestic ⇒ التنافسية الاجنبية مقارنة بالتنافسية المحلية ⇒ imports ↑
↓ ⇒ GDP ↓ production ↓, employment rate ↓

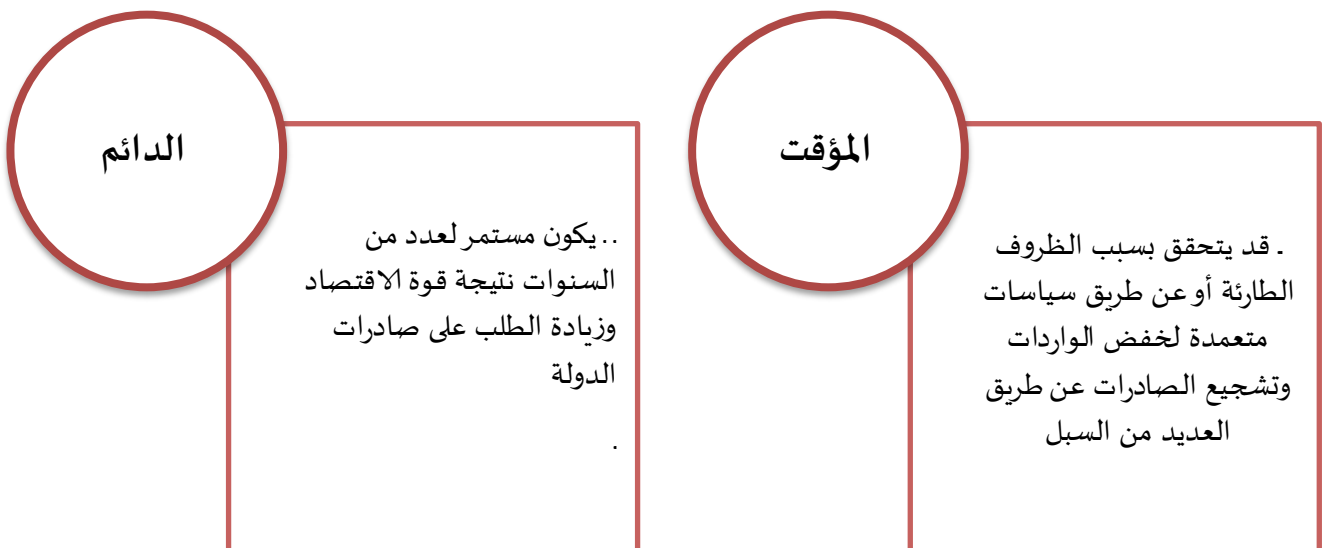
الاختلال في ميزان المدفوعات



أنواع عجز ميزان المدفوعات:



أنواع فائض ميزان المدفوعات:



مقاربات اعادة التوازن لميزان المدفوعات

نعرض بصورة مختصرة العناصر المحورية لثلاثة مقاربات رئيسية يتم اعتمادها كميكانيزمات تحديثها السلطات النقدية لاعادة التوازن الى ميزان المدفوعات:

يسمح الامر هنا بتصميم السياسات التعديلية الملائمة لتصحيح وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال اتباع سياسة ظرفية قصيرة المدى تستهدف تقليص الاستيعاب (تخفيض الطلب الداخلي) باستعمال سياسة ملائمة (سياسة نقدية، ا. . سياسة سعر الصرف....) وهو ما يطلق عليه سياسات تسيير الطلب.

كما يمكن اعتماد اجراءات ترتبط بسياسات هيكلية بعيدة المدى تهدف الى الرفع من قدرات الانتاج الوطني من خلال احداث تغييرات هيكلية على مستوى الاقتصاد (تحرير الاسعار والمبادلات التجارية، اصلاح سوق العمل، اصلاح المالي، اصلاحات مؤسسية) وهو ما يطلق عليه سياسات تسيير العرض.

• مقارنة الاستيعاب

تسمح لنا بمعرفة مصدر العجز في الحساب الجاري اذا كان سببه عجز ادخار القطاع الخاص أم عجز ادخار القطاع العمومي، فاذا كان هناك عجز الحساب الجاري مع عجز في الادخار العمومي فذلك يدل على أن العجز الخارجي يعكسه بشكل أكبر العجز المسجل على مستوى المالية العمومية وهو ما يستدعي تصحيح الخلل في الحساب الجاري من خلال اتخاذ اجراءات على مستوى المالية العمومية بهدف تقليص عجزها.

• المقاربة الضريبية

وضعت لاقتصاد مفتوح صغير الحجم يتبع نظاما ثابتا للصرف، وتبين هذه المقاربة أن هناك علاقة مباشرة بين التغير في القروض الداخلية ورصيد ميزان المدفوعات على اعتبار أن الطلب على النقود مستقر، وعليه يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات أي زيادة في الاحتياطات الرسمية للصرف (الموجودات الخارجية الصافية) اذا كانت الزيادة في القروض الداخلية أقل من الزيادة في الطلب على النقود وبشكل أكثر وضوح:

يحدث عجز في ميزان المدفوعات (لانخفاض الاحتياطات الرسمية للصرف) عندما تزيد القروض الداخلية (مجموع القروض للقطاع الخاص والقروض الحكومية) عن الحاجات الفعلية للأعوان الاقتصاديين من النقود فاذا كان هدف السياسة النقدية هو البحث عن توازن ميزان المدفوعات في المدى القصير فعلمنا بتقليص القرض الداخلي عن طريق: تأطير القرض، رفع معدل الفائدة.....

• المقاربة النقدية